عربياً مصغراً، اشترك فيه، الى جانب الرئيس المصري، رؤساء سوريا والعراق والجزائر، وكذلك رئيس وزراء السودان الذي كان نظامه الديمقراطي البرجوازي، الذي حلّ محل ديكتاتورية الجنرال ابراهيم عبود العسكرية، قد جعله قريباً من سياسات الانظمة التقدمية دون ان يفقده علاقاته مع الانظمة الأخرى. غير ان الحوار الذي شهدته هذه القمة المصغرة، وان نجح في تنظيم العلاقات بين دولها، لم ينجح، من الناحية الاخرى، في اقناع سوريا بجدوى التضامن العربي، على أساس وحدة الصف الشامل، أو بالموافقة على حضور مؤتمر القمة العربي الموعود، او بالتخلي عن أي من مطالبها المتشددة. ولم يصدر عن القمة المصغرة، هذه، بيان مشترك، ولم تذع قراراتها، بل أصدر، فقط، بيان صحافي، أذيع عشية انتهاء اعمالها، في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٦٧. وابلغ البيان هذا الى الرأي العام ان الرؤساء الخمسة «استعرضوا الموقف الراهن وما تتطلبه المرحلة الحالية للنضال العربي من عمل موحّد تجاه العدوان الذي ارتكبته اسرائيل واشتركت فيه قوى الاستعمار الاميركي والبريطاني ضد الشعب العربي... [وانهم] اتفقوا على اتخاذ الاجراءات الفعالة الكفيلة بازالة آثار العدوان»[٦٩]. وقد اتفق المشتركون في القمة المصغرة، كما اعلن ذلك البيان الصحافي، على «تحديد علاقات الدول والشعوب العربية مع الدول الأخرى في ضوء موقفها تجاه العدوان والآثار المترتبة عليه»[٧٠]، متبنين، بذلك، المبدأ الذي كانت الدول العربية الأخرى ترفض، عملياً، الأخذ به وترفض الالتزام بما يمليه عليها من اتخاذ مواقف مناهضة للدول الامبريالية وودية تجاه دول المنظومة الاشتراكية. والى هذا وذاك، اتفق رؤساء القمة المصغرة الخمسة على «عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول العربية في الخرطوم»[٧١]؛ وكان هذا أقصى ما أمكن حمل سوريا على الالتزام به ازاء العمل العربي المشترك.

ان الاتفاق على عقد مؤتمر وزراء الخارجية، دون الاتفاق على حضور القمة الرابعة، التي كانت الدعوة اليها والموافقات العديدة على حضورها قد أُصدرت في ذلك الوقت، عنى ان سوريا رفضت الاستجابة لرغبة شركائها الأقربين ازاء هذه النقطة الحساسة، وعكس، كما ظهر بعد ذلك بوقت قصير، ان شركاءها الاربعة تمسكوا بأهمية القمة، مما عنى، بدوره، ان سوريا سوف تنهج، ازاء دعوة التضامن العربي، بكاملها، نهجاً مختلفاً عن نهج بقية الانظمة الوطنية التقدمية.

حوارات ما قبل القمة الشاملة حول نقاط الخلاف الساخنة

باعطائه الموافقة على عقد القمة الرابعة في الخرطوم، وبعقده للقمة المصغرة وبما بلورته من نقاط الخلاف ونقاط الاتفاق بين الشركاء الأقربين، وبعد اتضاح صورة الموقف الدولي وضمان انتظام الدعم السوفياتي لاعادة بناء الجيوش المهزومة، كان الرئيس عبدالناصر قطع شوطاً هاماً في مجال استكشاف طريق المستقبل وتهيئة الكثير مما يلزم لاعادة تنظيم الاوضاع التي هزتها نتائج الحرب. واذا كان الرئيس المصري تجنب الادلاء بأحاديث علنية في اثناء انصرافه لاداء المهام الكبيرة التي نهضت في وجهه في تلك الفترة المثقلة بالاعباء، فقد حلّت، بعد القمة الخماسية، المناسبة التي لا يستطيع ان يتجنب فيها مواجهة الجمهور والتحدث اليه. ولذا، القى في الذكرى الخامسة عشرة لثورة يوليو، اي في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٦٧، أول خطاب جماهيري له بعد توقف القتال. وفي هذا الخطاب[٧٢]، قدم الزعيم العربي رواية مفصلة لمجريات الحرب والظروف والاحداث السياسية التي رافقتها، وأتبعه بعرض مفصل، ايضاً، لتصوراته لمهمات المستقبل من اجل ازالة آثار العدوان. وفي هذا وذاك، اظهر عبدالناصر ضخامة الكارثة التي حلّت بمصر والعرب، وكذلك ضخامة الاعباء المفروضة والمطلوبة لمواجهتها. ثم تطرق الزعيم المثقل بالاعباء الى العلاقات العربية، فذكر ان